مجلس التعاون الخليجي يدين الاعتداءات الإيرانية الغادرة على الكويت

(الوكالات): أكدت دول مجلس التعاون الخليجي أمس أن الهجمات الغادرة التي تنفذها إيران ضد الكويت تعد انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي.

وأعرب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم محمد البديوي، في بيان له أمس «عن إدانته بأشد العبارات استمرار الهجمات الإيرانية الآثمة على دولة الكويت».

وأشار إلى «أن استمرار الهجمات الغادرة، يعد انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار».

وأكد البديوي «دعم دول المجلس الكامل لدولة الكويت في جميع الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها واستقرارها، وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها».

وصباح أمس، أعلنت قيادة هيئة الأركان الكويتية، تصدي الدفاعات الجوية لصواريخ وطائرات مسيرة معادية كانت تستهدف البلاد.

وأعربت وزارة الخارجية الكويتية، أمس، عن «إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين للاعتداءات الإيرانية الآثمة التي استهدفت أراضي دولة الكويت بالصواريخ والطائرات المسيرة»، معتبرة أنها تمثل «تصعيدا خطيرا وانتهاكا صارخا لسيادة دولة الكويت وأمنها وسلامة أراضيها».

وقالت الوزارة، إن الهجمات الإيرانية شكلت «تهديدا مباشرا لحياة المدنيين والمنشآت الحيوية»، مؤكدة رفض الكويت الكامل لما وصفته بـ«العدوان السافر» على أراضيها.

وأضاف البيان أن هذا التصعيد جاء «في وقت تُبذل فيه جهود حثيثة من عدد من الدول الشقيقة والصديقة لخفض التوتر والتهدئة وتجنيب المنطقة مزيدا من التصعيد»، مشيرا إلى أن ذلك «يضاعف من خطورة هذه الاعتداءات ويقوض المساعي الدبلوماسية الرامية إلى حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي».

وطالبت وزارة الخارجية الكويتية إيران بـ«التوقف الفوري ومن دون قيد أو شرط عن هذه الاعتداءات الآثمة»، محملة طهران «المسؤولية الكاملة عن تلك الاعتداءات، لما تمثله من عدوان سافر على سيادة دولة الكويت».

وشدد البيان على أن دولة الكويت «تحتفظ بحقها الكامل في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ أمنها والدفاع عن أراضيها ومنشآتها الحيوية ضد أي عدوان أو تهديد»، موضحا أن ذلك يأتي «استنادا إلى حقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي».

أدانت المملكة العربية السعودية واستنكرت بـ«أشد العبارات» الهجمات المعادية على دولة الكويت.

وقالت وزارة الخارجية، في بيان صحفي أوردته وكالة الأنباء السعودية (واس) إن «المملكة تشدد على رفضها القاطع لانتهاك سيادة الدول ومحاولة تهديد أمن المنطقة واستقرارها».

وقالت دولة قطر إن استهداف دولة الكويت بصواريخ وطائرات مسيّرة يعد انتهاكاً سافراً لسيادتها، وخرقاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي. وشدّدت وزارة الخارجية القطرية، في بيان صحفي، على ضرورة تجنيب المنطقة تبعات الهجمات غير المبررة، والعمل على خفض التصعيد لاستعادة الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً.

وأدانت الإمارات بأشد العبارات «الاعتداءات الإرهابية الإيرانية التي استهدفت دولة الكويت. وأكدت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان لها، أن «هذه الاعتداءات الإرهابية تمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة دولة الكويت، وتهديداً لأمنها واستقرارها».

بدورها أدانت مصر بأشد العبارات الهجمات الآثمة التي شنتها إيران على دولة الكويت الشقيقة، في انتهاك صارخ لسيادة دولة الكويت وخرق جسيم لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. جاء ذلك في بيان للمتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية.

وكان الحرس الثوري الإيراني قد أعلن أنه استهدف ما أسماها «قاعدة أمريكية»، بعد تعرض مواقع جنوبي إيران لغارات أمريكية.

ومنذ 28 فبراير الماضي، تعرضت دولة الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لآلاف الاعتداءات الإيرانية العدوانية بالصواريخ الباليستية والمجنحة، والطائرات المسيرة، والتي تسببت بوقوع ضحايا وأضرار كبيرة.

○ مضيق هرمز.

أمريكا تفرض عقوبات على هيئة تنظيمية إيرانية تشرف على مضيق هرمز

واشنطن (د ب أ): فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على هيئة تنظيمية أنشأتها طهران مؤخرا للإشراف على حركة الملاحة في مضيق هرمز.

وقالت وزارة الخزانة في بيان لها، يوم الأربعاء (بالتوقيت المحلي): إن الهيئة – المعروفة باسم هيئة مضيق الخليج – «تقود خطة تسيطر عليها إيران، وتنتهك القانون الدولي والعقوبات الأمريكية بشكل سافر».

وأضافت الخزانة الأمريكية أن «أي شخص يتعاون مع ما يسمى بهيئة المضيق» قد يواجه عقوبات، وذلك لأنه «قد يقدم الدعم ويحصل على خدمات» من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، «الذي يستفيد في نهاية الأمر من تلك المحاولة للابتزاز».

وكانت القيادة الإيرانية قد أنشأت هذه الهيئة في وقت سابق من الشهر الجاري للإشراف على حركة الملاحة في المضيق، الحيوي بالنسبة الى تجارة الطاقة، وذلك عقب اندلاع الحرب في أواخر فبراير الماضي.

في السياق ذاته قال وزير الخزانة الاميركي أمس: إن الولايات المتحدة ستمنع شركات الطيران الايرانية من الوصول الى مهابط الطائرات من بين إجراءات اخرى ستتخذها، وذلك مع تصعيد واشنطن ضغوطها على طهران لإعادة فتح مضيق هرمز.

وكتب بيسنت على منصة اكس أن واشنطن «ستمنع وصول شركتي الطيران الايرانيتين» الى مهابط الطائرات، وستحول ايضا دون «تزودهما بالوقود وبيع تذاكر» السفر، من دون أن يدلي بتفاصيل اضافية.

واضاف: «وحده التوصل الى نتيجة مُرضية في المفاوضات يمكن أن ينهي هذه الدوامة».

ولم يحدد بيسنت شركات الطيران التي كان يتحدث عنها، علما أن شركة الطيران الوطنية الإيرانية إيران إير سبق ان استهدفتها وزارة الخارجية الأمريكية، بعقوبات ومثلها شركة ماهان إير.

أكسيوس: إيران وأمريكا توصلتا إلى اتفاق لكنه يحتاج إلى موافقة ترامب النهائية

(الوكالات): ذكر تقرير لموقع أكسيوس أن الولايات المتحدة وإيران توصلتا إلى اتفاق مبدئي لتمديد وقف إطلاق النار لكنه بحاجة إلى الموافقة النهائية من الرئيس دونالد ترامب، وذلك بعد استهداف إيران قاعدة جوية أمريكية في الكويت أمس عقب شن الولايات المتحدة هجوما وصفته بأنه غارات استهدفت عملية لطائرات إيرانية مسيرة بالقرب من مضيق هرمز.

وبحسب التقرير، اتفق الطرفان على مذكرة تفاهم تمتد 60 يوما لتمديد وقف إطلاق النار وبدء مفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني، غير أن الخطة ما زالت بحاجة إلى موافقة ترامب النهائية.

وعقب صدور التقرير، بددت أسعار النفط مكاسبها لتتحول إلى الانخفاض.

وتسلط الضربات، رغم محدوديتها، الضوء على صعوبة المفاوضات التي تهدف إلى تحويل وقف إطلاق النار الهش بين الولايات المتحدة وإيران الذي دخل حيز التنفيذ في أبريل إلى اتفاق ينهي الحرب المستمرة منذ ثلاثة أشهر التي قتل فيها الآلاف ويعيد فتح مضيق هرمز.

وقالت القيادة المركزية الأمريكية إن القوات الأمريكية اعترضت خمس طائرات مسيرة هجومية أطلقتها إيران، ومنعت إطلاق طائرة مسيرة سادسة من موقع تحكم أرضي في بندر عباس بإيران. واعترضت القوات الكويتية صاروخا باليستيا أطلق باتجاه البلاد، التي تستضيف قاعدة أمريكية كبيرة. وقال مسؤول أمريكي طلب عدم الكشف عن هويته للتحدث بصراحة عن العمليات العسكرية لرويترز في وقت سابق «كانت هذه العمليات محسوبة ولأغراض دفاعية بحتة، وتهدف إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار».

ونقلت وكالة تسنيم للأنباء عن الحرس الثوري قوله إنه استهدف القاعدة الأمريكية المسؤولة عن هجوم وقع في وقت مبكر صباح اليوم قرب مطار بندر عباس، مضيفا أن أي تكرار لما وصفه بالعدوان سيؤدي إلى رد «أكثر حزما».

ونددت الكويت بالهجوم وطالبت إيران بوقف فوري ما وصفته بالتصعيد الخطير.

وفي وقت لاحق أفادت وسائل إعلام إيرانية الليلة الماضية بسماع أصوات إطلاق نار في مدينة بندر عباس المطلة على مضيق هرمز، وفي محافظة بوشهر جنوبي إيران.

وقال الجيش الإيراني إن الحرس الثوري أطلق نيراناً تحذيرية باتجاه أربع سفن وصفها بـ«المخالفة» بالقرب من مضيق هرمز. وشدد الجيش الإيراني على عدم تسجيل انفجارات في بندر عباس، مؤكداً أن الأصوات ناجمة عن إطلاق النار في البحر.

بدورها، قالت وكالة «مهر» الإيرانية للأنباء إن أصوات إطلاق النار مرتبطة بـ«طلقات تحذيرية لسفن معادية» في مضيق هرمز. من جهتها، ذكرت وكالة «فارس» أن إيران «أطلقت صواريخ من المناطق الجنوبية باتجاه أهداف محددة».

في سياق متصل، أكدت وكالة «مهر» سماع صوت انفجار في مدينة جم التابعة لمحافظة بوشهر التي تضم منشآت نووية، مضيفةً أنه ناجم عن تصدي الدفاعات الجوية لمسيّرات وصفتها بـ«المعادية».

وذكر التلفزيون الإيراني الرسمي، نقلاً عن مسؤول محلي، أنه تم تدمير طائرة أمريكية بالقرب من بوشهر.

وتزامنت هذه التطورات، في ثاني موجة تصعيد هذا الأسبوع، مع حلول عيد الأضحى، فيما اتسع نطاق الصراع، الذي اندلع إثر الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران في 28 فبراير، ليشمل عدة دول.

وقالت باكستان، التي تقوم بدور الوسيط، إن وزير الخارجية إسحق دار سيجتمع مع نظيره الأمريكي ماركو روبيو في واشنطن اليوم الجمعة، لكن لم يكشف بعد عن سبب الزيارة.

وقال ترامب مرارا إن الحرب تقترب من نهايتها، لكنه صرح لوسائل الإعلام في اجتماع لحكومته الأربعاء إنه غير راض عن المحادثات مع إيران، مضيفا أن الولايات المتحدة لا تناقش تخفيف العقوبات وهو أحد مطالب طهران.

وقال وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت إن الولايات المتحدة ستمنع شركات الطيران الإيرانية من الوصول إلى مواقع الهبوط وخدمات التزود بالوقود وبيع التذاكر، وأضافت وزارة الخزانة الأمريكية «هيئة مضيق الخليج»، وهي الهيئة الإيرانية التي تأسست لإدارة المرور عبر المضيق، إلى قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعة للعقوبات.

ونفى ترامب تقريرا بثه التلفزيون الإيراني حول مسودة غير رسمية لاتفاق يهدف إلى إعادة حركة الملاحة التجارية عبر المضيق إلى مستويات ما قبل الحرب في غضون شهر، على أن تتولى إيران وسلطنة عمان إدارة حركة المرور بشكل مشترك.

وأكد ترامب أنه لن تسيطر دولة بمفردها على الممر المائي، وبدا أنه يهدد عُمان، الدولة التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات عسكرية واقتصادية تمتد لعقود.

وأضاف «لن يسيطر أحد (على المضيق).. هذه مياه دولية وسوف تتصرف عُمان مثل أي دولة أخرى، وإلا فسنضطر إلى قصفها. هم يستوعبون ذلك وسيكونون على ما يرام».

وأمس قال سكوت بيسنت عبر منصة إكس، «لن تتسامح حكومة الولايات المتحدة مع أي محاولة لإنشاء نظام رسوم عبور في مضيق هرمز». وأضاف «يجب على سلطنة عمان، على وجه الخصوص، أن تعلم أن وزارة الخزانة الأمريكية ستلاحق بلا هوادة أي جهة متورطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تنفيذ رسوم العبور في المضيق، وأن أي شريك متواطئ سيتعرض للعقوبات».

وكالة الطاقة: حرب الشرق الأوسط تدفع الدول إلى تعديل استراتيجياتها في مجال الطاقة

باريس – (أ ف ب): رأت وكالة الطاقة الدولية أمس الخميس أن الحرب في الشرق الأوسط تدفع الدول إلى إعادة النظر في استراتيجياتها بشأن الطاقة من خلال اعتماد طرق جديدة للإمدادات والتعويل على مواردها الخاصة لمواجهة ثاني أزمة في هذا المجال خلال خمس سنوات. وقال المدير التنفيذي للوكالة فاتح بيرول «نحن نمر بأخطر أزمة شهدها العالم على الإطلاق فيما يتعلق بأمن الطاقة، وأعتقد أنها ستعيد تشكيل استراتيجيات الاستثمار على مستوى العالم، على غرار التحولات الكبرى التي عرفها القطاع بعد الصدمتين النفطيتين في سبعينيات القرن العشرين».

وأضاف في التقرير حول الاستثمار العالمي في مجال الطاقة الصادر عن وكالة الطاقة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «نلاحظ منذ الآن تكثيفا للجهود المبذولة من الدول المنتجة والمستهلكة لتنويع طرق التجارة ومصادر الطاقة، ولا سيما من خلال بناء خطوط أنابيب جديدة وبنى تحتية أخرى للإمداد، ومن خلال زيادة الاعتماد على الموارد الوطنية». ورأت وكالة الطاقة الدولية أن الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة ستبلغ 3400 مليار دولار سنة 2026، بزيادة طفيفة مقارنة بالعام الفائت، يُخصص نحو 2200 مليار دولار منها لشبكات الكهرباء، والتخزين، والوقود المنخفض الانبعاثات، والطاقة النووية، ومصادر الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والانتقال من الطاقة الأحفورية إلى تلك الكهربائية.

ويُتوقع إلى جانب ذلك استثمار نحو 1200 مليار دولار في النفط والغاز الطبيعي والفحم. إلاّ أن الوكالة رجّحت تراجُع الاستثمارات النفطية في 2026 للسنة الثالثة توالياً، متوقعة أن تنخفض إلى ما دون 500 مليار دولار رغم ارتفاع أسعار الخام. وعزَت الوكالة ذلك إلى عدم الوضوح بشأن مدة استمرار ارتفاع الأسعار، والآجال الطويلة لتنفيذ المشاريع، والعراقيل التي تشهدها الإمدادات، وانحسار سوق المنصات البحرية، وهي عوامل تحد من الاستثمارات على المدى القصير خارج الشرق الأوسط.

ويُتوقَع في المقابل أن تصل الاستثمارات في الغاز الطبيعي إلى 330 مليار دولار، «وهو أعلى مستوى لها منذ عشرة أعوام، بفعل موجة من مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة، لا سيما في الولايات المتحدة وقطر».

وتتجه الدول المستوردة للنفط في الوقت نفسه نحو مصادر الطاقة «المتاحة على أراضيها»، وفي مقدّمها الطاقات المتجددة والنووية والفحم. وقدّرت وكالة الطاقة الدولية وصول الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة إلى نحو 665 مليار دولار سنة 2026، من بينها 365 مليار دولار للطاقة الشمسية وحدها.

أما الاستثمارات في الطاقة النووية، فـ«تواصل تعافيها» ويُتوقَع أن تتجاوز 80 مليار دولار سنويا، في حين يُنتظَر أن تبلغ الاستثمارات في الفحم 180 مليار دولار، «وهو أعلى مستوى لها منذ عام 2012». وستمثل الصين وحدها نحو 70 في المائة من الإنفاق العالمي على إمدادات الفحم، وقد تسعى بعض الدول الآسيوية «إلى إطالة عمر محطاتها الفحمية القائمة من أجل تعزيز أمنها الطاقي». ورأت الوكالة مؤخرا أن الاستثمارات في إمدادات الكهرباء وبناها التحتية ستصل إلى نحو 1600 مليار دولار سنة 2026، يُخصَّص منها نحو 550 مليارا لشبكات الكهرباء، بينما يُنتظَر أن تتجاوز الاستثمارات في التخزين بواسطة البطاريات 100 مليار دولار.